أبحاث

جذور الثقافة الأمريكية في مصر

د.عماد حسين

قد يكون من الصعوبة بمكان متابعة جذور تداخل الثقافات تاريخيًا، كما أن مثل هذا العمل في ذاته يتطلب إحاطةً بالعناصر الذاتية للثقافة الوافدة، هذا فضلا عن عناصر الثقافة الموجودة على الأرض المتأثرة بتلك الوافدة، ولكن هذا في ظني لا يعني عدم التطرق لهذا الجانب لصعوبته، بل يحث على بذل الجهد فيه لما له من أهمية في دراسة سلوك المجتمعات المختلفة في التعامل مع القيم الثقافية المغايرة، ومدى قدرة الشعوب على تقبل الآخر والتعامل معه، وأيضا مدى قدرتها على مقاومة التغيير القيمي والثقافي، ودراسة معاييرها الداخلية في الاستبقاء والاستبعاد لعناصر الثقافات الأخرى.

وهذه السطور محاولة أولية لرصد جذور عناصر الثقافة السائدة في وقتنا الحاضر - وهي الثقافة الأمريكية- على مجتمع من أقدم المجتمعات البشرية، وهو المجتمع المصري، ولكن يجب الإقرار أن هذه السطور أيضًا لن تستطيع تغطية كل المحاور المطلوبة لمثل هذا البحث، إذ يجب أن يتوفر في بحث مثل هذا الاستقرار

على تعريف للثقافة يكون هو محور العمل في رصد التأثر والتأثير، ثم دراسة الثقافة الأمريكية بما يوضح أبرز خصائصها وملامحها، ويتبع ذلك دراسة ما قد يكون من هذه الملامح في تربة المجتمع المصري نفسه قبل وصول عوامل التأثير الأمريكية عليه، ثم تبدأ بعد ذلك دراسة فعل عناصر الثقافة وحامليها للمجتمع المصري، ورد فعل المجتمع تجاههم، وذلك حتى نستطيع الوصول لبعض النتائج في هذا الإطار.

في هذا الصدد... يجب أن أسجل في هذه السطور الاعتراض على قَصْر وصف التأثر بالثقافة الأمريكية في المجتمع المصري على الهامبورجر والجينز، فمثلاً هل إذا تم منعهما نكون قد قضينا على مظهر التأثر بها؟؟ وهل هذه المظاهر هي كل ما حملته لنا الثقافة الأمريكية؟؟ أو السؤال الذي تسعى هذه السطور للإجابة عليه هل هذه هي بداية التأثر بالثقافة الأمريكية؟

وقبل الخوض في تفاصيل التواصل الأمريكي المصري على الأصعدة المختلفة، يجب إيضاح أن الثقافة الأمريكية- وفي ظني أي ثقافة — هي في حقيقتها مجموعة من الثقافات الداخلية في المجتمع، فهناك الثقافة الدينية للمجتمع وهي تزداد في أوساط معينة، وتقل في أخرى، وكذلك هناك ثقافة للمدينة تختلف عن ثقافة القرية.

وللمجتمع الأمريكي خصوصية في هذا الإطار، إذ أنه يتكون من حركات هجرة لمجموعات بشرية متنوعة في ثقافتها، ولكن من الواضح أن الهجرات الأولى غلب عليها شكل الفرار الديني، خاصة المذهب البروتستانتي، وبشكل خاص الاتجاه التطهري (البيوريتان)، وهذا جعل لهذا المذهب مكانة في التكوين الثقافي الأمريكي، ومن تداعي هذا أنه لا يوجد بين كافة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية إلا رئيس واحد فقط لم يكن بروتستانت (وهو جون

كيندي الذي كان كاثوليكيا، وقد اغتيل عام ١٩٦١)، ولا أظن أن هذا محض صدفة.

ولكي نصل لنتيجة واضحة بصدد هذا الموضوع، بحثت مع عدد من المتخصصين عن كيان يتم تتبعه، يكون معبرا عن هذا المنحى المنشود، وقد توافقت مع عدد منهم على الجامعة الأمريكية في القاهرة، وجعلت منها نقطة التساؤل الرئيسة لهذه السطور، خاصة أن ظاهرة انتشار الجامعات الأمريكية تحتاج منطقتنا العربية، سواء استدعاءا من الحكومات، او سعيا منها، وهو أمر لا يخفى اثره الحاضر فضلاً عن المستقبلي، في ظل تراجع مؤشرات كفاءة التعليم الوطني سواء الجامعي أو ما دونه، فضلاً عن تراجع كفاءة البحث العلمي المشهود في كافة التقارير العربية والدولية.

الولايات المتحدة الأمريكية ومصر قبل تأسيس الجامعة الأمريكية:

تعتبر الجامعة الأمريكية في القاهرة نقطة التقاء بين ثقافة ناشئة في العالم الجديد، وثقافة قديمة في قلب العالم القديم، وقد اجتمعت في هذه المؤسسة عدة مؤثرات تتعلق بمنبتها لابد من الوقوف على أبرز ملامحها، كما كان لها قدر من الخصوصية عن سائر التجارب الأخرى القريبة منها مكانًا وزمانًا، إذ يبدو جليًّا أن هناك ما يشبه النسق الأمريكي المتكرر في عدة مواقع داخل الدولة العثمانية، فمنذ أن وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة العثمانية المعاهدة التجارية في عام ١٨٣٠م(١)، وما أعقبها من الحصول على حق "الدولة الأكثر رعاية"(٢)، استطاعت مؤسسات دينية أمريكية أن تقوم بتطبيق ما يمكن أن يسمى "النسق الأمريكي" في الدولة العثمانية، وهو شكل إن كان مشابهًا للدور الذي قامت به مؤسسات دينية أجنبية أخرى في العالم الإسلامي عامة، وفي الدولة العثمانية خاصة(٣)، إلا أن النشاط الأمريكي كان له بعض

الخصوصية من جانب، كما كان أكثر تطورًا من جانب آخر، إذ قام بوضع مؤسسات جامعية على قمة البناء التعليمي المتعلق بهم، فنجد كلية روبرت في اسطنبول منذ عام ١٨٦٣م، والكلية الدولية في أزمير بعدها بقليل[٤]، والجامعة الإنجيلية في بيروت ١٨٦٦م، والتي أصبحت الجامعة الأمريكية بدءًا من عام ١٩١٩م[٥]، كما تشير بعض الكتابات لكليات في المستوى الجامعي في كل من بغداد ودمشق في نفس الفترة[٦]، ويرجع فضل تأسيس أغلب هذه المؤسسات لواحدة من الكنائس الأمريكية، وهي الكنيسة المشيخية الأمريكية الشمالية.

وقبل التعرض بشيء من التفصيل لهذه الكنيسة، يجدر بنا أن نوجه النظر لبعض ملامح الواقع الأمريكي.

ملامح الواقع الأمريكي قبل إنشاء الجامعة الأمريكية:

أولاً: كان للولايات المتحدة الأمريكية - حكومة وشعبًا - قدر من الاحتكاك على مستويات مختلفة مع العالم الإسلامي كدول، ومع المسلمين كأفراد، فقد كانت هناك اتفاقيات تجارية قبل تاريخ ١٨٣٠م مع بعض الدول الإسلامية، مثل إمارة طرابلس التي كان لها اتفاقية مع الولايات المتحدة منذ عام ١٧٩٧م[٧].

ومن جانب آخر خاضت الولايات المتحدة عدة معارك ضد بعض الأساطيل التابعة لإمارات إسلامية لتأمين حركة تجارتها مع حوض البحر المتوسط والسواحل الأفريقية والآسيوية[٨]، وعلى نطاق الأفراد، كانت تجارة العبيد وكذلك حركة الهجرة للأرض الجديدة، قد دفعت بالعديد من المسلمين إلى المجتمع الأمريكي[٩].

ثانيًا: كان للدين نصيب كبير في نشأة المجتمع الأمريكي منذ بدايته، بل وتذهب عدة دراسات إلى أن المهاجرين الأول لها اعتبروا وصولهم إليها مماثلاً لوصول بني إسرائيل لما

يسميه اليهود أرض الميعاد بعد خروجهم من مصر، فقد كان المهاجرون الأوائل في معظمهم ينتمون لمذاهب مسيحية تعاني التضييق الشديد في إنجلترا بصورة خاصة، وفي كثير من البلدان الأوروبية في القرن السابع عشر بصورة عامة، وكان لأتباع المذهب البروتستانتي في الهجرة الغلبة بين سائر المذاهب، والمذهب البيوريتاني فيه بصورة خاصة، أو من يعرف اتباعه باسم المتطهرين. وكان للمستوطنات نظامٌ تكون الكنيسة فيه هي المحور والمحرك والمسيطر على نظام الحياة فيها.

وقد تعددت المذاهب المسيحية في أراضي الولايات المتحدة نتاجًا للهجرات الكبيرة إليها، وهذا ما دفع بواضعي الدستور إلى صياغته بشكل محايد تجاه الأديان، وذلك لاستيعاب الجميع، ولكن تظل المنظومة الاجتماعية داخل المجتمع تتحرك وفق مقتضيات للدين فيها نصيب غير قليل[١٠].

الكنيسة المشيخية الأمريكية:

في ظل الإطار السابق نشير في إيجاز لبعض الملامح الهامة لطبيعة الكنيسة المشيخية لأمريكا الشمالية، والتي تعد بمثابة الأم للجامعة الأمريكية في القاهرة.

نشأت الكنيسة المشيخية ابتداءً في أوروبا كجزء من حركة الإصلاح للكنيسة الكاثوليكية، والتي نتج عنها المذهب البروتستانتي في القرن السادس عشر، وقد نشأ داخل البروتستانتية مذهب عُرف أصحابه باسم البيوريتانيين (أي المتطهرين)، ونتيجة لعدم تسامح الكنيسة الإنجليزية البروتستانتية معهم، اتجه كثير منهم إلى أراضي العالم الجديد عبر المحيط الأطلنطي، وتكونت على الأراضي الأمريكية مستعمرات تحكمها الكنائس الإنجيلية البيوريتانية، أشهرها مستعمرة خليج ماساتشوستس[١١]، وتعددت الكنائس والمذاهب بل والديانات

على الأراضي الأمريكية كنتيجة للهجرات الكبيرة إليها من كل مكان[١٢].

وقد أثر تطور المجتمع الأمريكي على أفكار وأداء هذه الكنيسة بشكل كبير، وأصبح للكنيسة المشيخية شكل يبتعد عن الأشكال الكهنوتية المعروفة في الكنائس الأخرى، إذ صارت تدار جزئيًّا برجال من المجتمع لهم دراسة لاهوتية إلى جانب دراستهم للعلوم الطبيعية وعملهم بمهن أخرى في مجتمعهم، وصار لكل كنيسة رئاسة محلية مع ارتباط مع الكنائس الأخرى بشكل لا مركزي[١٣]، واتجهت بشكل كبير إلى النشاط التعليمي والاجتماعي داخل المجتمع الأمريكي نفسه.

ولكن الكنيسة المشيخية واجهت موقفًا اجتماعيًّا قسمها إلى قسمين، وهو الموقف من العبودية، إذ تتحد الكنائس المشيخية الشمالية في موقف موحد ضد العبودية، بينما تتخذ الكنائس الجنوبية مجتمعة موقفًا سلبيًّا تجاه نفس القضية، وهذا الانقسام دعمه الانقسام السياسي حول نفس القضية، وصار حقيقة واقعة في الكنيسة في عام ١٨٥٧م، وصار هناك الكنيسة المشيخية المتحدة في الجنوب، والكنيسة المشيخية الشمالية[١٤]، والأخيرة هي التي كان لها السبق في النشاط الاجتماعي والتعليمي في الدولة العثمانية على سائر الكنائس الأمريكية، والذي أفرز الكليات الجامعية السابق ذكرها في أنحاء مختلفة من المشرق.

وفي نفس الفترة التي ظهرت فيها الكنيسة المشيخية الشمالية كان المجتمع الأمريكي يتشكل ثقافيًّا وسياسيًّا، وكانت الحكومة الأمريكية تضع المبادئ والأسس، سواء على الصعيد الداخلي، أو في مجال السياسة الخارجية، وكان الدستور الأمريكي هو النموذج على الجانب الأول، بينما كان مبدأ مونرو نموذجًا على الجانب الثاني، ولكن يحتاج الأمر إلى شيء من الإيضاح لتفاعل المجتمع مع

الأسس والمبادئ الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الدستوري "الحرية الدينية"، ومبدأ السياسة الخارجية الأمريكية المعروف باسم "مبدأ مونرو" أو سياسة العزلة.

لقد جاء مبدأ "الحرية الدينية" عبر سلسلة من التفاعلات الاجتماعية والصراعات السياسية داخل الولايات المتحدة، واستطاع أنصار هذا المبدأ أن يكسبوا تأييد الجماهير في المرحلة الأولى من وضع الدستور عبر ترويج أفكار مثل: "سيحد القانون من انتشار المسيحية، بوضع غير المهتدين في موقف دفاعي تجاهها"(١٥)، وأن "الدين المسيحي عاش وازدهر دون تأييد القانون"(١٦)، وعلى جانب آخر الترهيب من "خلق بيئة غير مرحبة بالتنوع الديني قد يؤثر على التنمية الاقتصادية عبر إحجام المهاجرين عن القدوم أو رحيلهم عن الولايات"(١٧)، ثم تأكد عبر إقراره من خلال التعديلات العشر الأولى على الدستور الأمريكي، والتي عرفت باسم "ميثاق الحقوق"، وكان أولها: "لا يسن الكونجرس أي قانون ينص على إضفاء صفة الرسمية على دين ما، ولا يمنع ممارسة الدين"(١٨).

وهذا النص لم يكن محل التزام في كثير من الولايات، بل كان لبعض الولايات كنيسة رسمية، بل ولم تمنح بعضها حقوق المواطنة الكاملة لغير البروتستانت(١٩)، ولكن تقلصت هذه المواقف الرسمية في الولايات مع الوقت، ولكن ظل للدين منزلته الاجتماعية الفاعلة.

ولم يكن واضعو هذا المبدأ غافلين عن هذا، ولم يكن أحدهم يريد مجتمعا بلا دين، بل إن المناقشات والمبررات التي قُدِّمت كلها كانت تريد للدين قدرًا من الحرية في الحركة بعيدًا عن المواقف الرسمية من جانب(٢٠)، وأن يكون المجتمع الأمريكي قادرًا على استيعاب الكنائس والديانات المختلفة، دون أن تتورط السلطات الرسمية في قمع أي منها، وذلك لتقديم نموذجٍ للتعايش،

ومن جانب آخر عدم السماح لأية كنيسة خارجية بفرض هيمنتها على الكنيسة الأمريكية إذا صارت رسمية تحت حجج كهنوتية[٢١].

أما مبدأ مونرو الذي ظهر عام ١٨٢٣م، فمن الناحية الرسمية لم يكن هذا المبدأ الذي يدعو إلى عزلة أمريكا عن مشاكل العالم القديم على أن تبتعد القوى الأوروبية عن العالم الجديد - كما يذهب بعض الباحثين - إلا ردًّا على اقتراح بريطاني بعقد شراكة استراتيجية بريطانية أمريكية[٢٢]، وكان من الناحية العملية يخضع لظروف كل حالة تقع على حدة، فنرى الولايات المتحدة لا تحرك ساكنًا إزاء ضم بريطانيا لجزر فوكلاند في عام ١٨٣٣م، أو أمام دفع أسبانيا بقواها لقمع الثورات في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية، ولدعم نظم الدول التابعة لها من عام ١٨٢٥م.

وعلى المستوى الشعبي، نرى تعاطفًا إلى حد التطوع للقتال إلى جانب اليونانيين في حرب المورة (١٨٢١ - ١٨٢٨م)[٢٣]، ومن ثم نستخلص من هذا أنه على المستوى الرسمي لم يكن ما أُعلن من مبادئ يشير إلى تعامل مع حالة قائمة. وعلى المستوى الاجتماعي كان هناك تعاملاً يصل إلى حد التناقض مع المبادئ الرسمية المعلنة، فكان هناك اهتمام اجتماعي مع القضايا المثارة خارج العالم الجديد، وبشكل خاص ما كان منها متعلقاً بالدين بشكل ما، ويكون هنا مصدر عرض القضايا على المجتمع هو المحرك لها.

الأمر الأخير في هذا الإطار هو منهج التفكير الأمريكي، والذي ظهر واضحًا في الفلسفة الوحيدة التي خرجت من الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة، والممثلة في الفلسفة البراجماتية أو النفعية، والتي ظهرت في كتاب "البراجماتية" للفيلسوف وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٥م)، وتأسست كمنهج في التربية والتعليم على يد الفيلسوف

والتربوي جيمس ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢م)، والذي تأثرت به كافة المؤسسات التعليمية في أمريكا، ابتداءً من الربع الأول من القرن العشرين[٢٤].

في هذه البيئة تم تأسيس أول مجلس للإرساليات الأجنبية تحت اسم:

The American Board of Commissioners for Foreign Missions

وكان يرمز له بـ (A.B.C.F.M)

وذلك في عام ١٨١٠م، وتبعه في عام ١٨١٧م:

United Foreign Missionary society (Presbyterian).

وهو التابع للكنيسة المشيخية الأمريكية، والذي صار هو المحرك الرئيس لكافة الإرساليات التي تنتشر على مستوى العالم[٢٥]، والذي صار تابعًا للكنيسة المشيخية لشمال أمريكا عند انقسام الكنيسة المشيخية كما ذُكر آنفًا.

وقد نزلت الإرساليات المشيخية الأمريكية أراضي الدولة العثمانية منذ عام ١٨٢٠، (وكان أول مكان نزلت به هو بيروت). ولم يكن لمذهبها وجود ولا اعتراف رسمي من جانب الدولة[٢٦]، وقد مثل هذا عقبة في المرحلة الأولى، ولكن رجالها استطاعوا من خلال استثمار المعاهدات الدبلوماسية من جانب، والانتشار التعليمي والاجتماعي من جانب آخر، أن يحققوا الاعتراف بكنيستهم في ١٨٥٠م[٢٧]، والتطور بمؤسساهم التعليمية لتكون على قمتها كليات جامعية سبق بيانها، ولم تكن الدولة العثمانية في هذا الوقت قادرة على الوقوف أمام أي نشاط أجنبي على أرضها[٢٨].

أوضاع مصر قبل الجامعة الأمريكية:

كما كان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين فترة تشكل للولايات المتحدة الأمريكية سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، كذلك كانت

مصر تتشكل في كافة الجوانب، فكان مشروع النهضة لمحمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م) يتطور بمصر في مناحٍ مختلفة، وقد اعتمد على إنشاء مؤسسات حديثة إلى جانب المؤسسات القديمة، فاستحدث نظامًا تعليميًّا مدنيًّا إلى جانب النظام القديم، وأوجد مصانع حديثة إلى جوار الحرف اليدوية، وقد اعتمد في التحديث على شكلين، هما: الاستيراد والبعثات العلمية لشباب ناضج.

وهذا النسق أثمر في النهاية مجتمعَين داخل الأراضي المصرية، لكل منهما نظام حياة يخالف الآخر ولا يرتبط به[٢٩]، وعندما انكسر مشروع محمد علي من خلال معاهدة لندن ١٨٤٠م، ثم فرمان الوراثة ١٨٤١م، بدأ توافد الأجانب، وقد تطور عددهم من ٦١٥٠ في عام ١٨٤١م إلى ٦٠ ألف في عام ١٨٤٦م[٣٠]، وتطور نفوذهم الاقتصادي نتيجة لالتزام محمد علي وخلفاؤه بما ورد في فرمان الوراثة من تطبيق لكافة المعاهدات والامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية للدول الأجنبية[٣١].

وبدأ الأجانب في تأسيس مدارس تابعة لهم، أو بصورة أدق تابعة لكنائسهم، إذ كانت المدارس تنشأ إما تابعة لكنيسة أو داخل كنيسة[٣٢]، وبموجب النظام الملّي في الدولة العثمانية[٣٣]، وكذلك الامتيازات الأجنبية[٣٤]، لم تكن هذه المدارس في حاجة إلى الحصول على أية تصاريح من الدولة، سواء العثمانية أو من يمثلها بمصر، فقد كان هذا حقًّا مقررًا لكافة الطوائف الدينية من جانب، وكذلك كان حقًّا مكفولاً لأصحاب الامتيازات الأجنبية من جانب آخر.

وهذا الأمر لم تُعِره الدولة العثمانية في فترة قوتها التفاتًا، إذ بدأ منذ القرن السابع عشر نشاط الإرساليات في أرضها في نطاق ضيق، ولكن مع تزايد النفوذ

الأجنبي، أصبح واضحًا الارتباط بين نشاط الإرساليات والنفوذ الأجنبي، وخلال هذه الفترة لم تكن الدولة العثمانية تملك حرية التصرف تجاه كل منهما[٣٥].

وفي ذلك الوقت كان الوضع في مصر يزداد خضوعًا للنفوذ الأجنبي، وتطورت الهيئة الاجتماعية المصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر في اتجاه محاكاة أساليب الحياة الغربية، فكان التمثل في طرز السكن والبناء، وفي المأكل والملبس، وفي العادات الاجتماعية[٣٦]، وزاد من الأمر أن البعثات إلى الخارج اتجهت لصغار السن الأقل نضجًا ومنعة عن التأثر بخلاف سابقيهم، حتى أن أحد الآباء يقول: "ولدي توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده وأهله، ونسي لغته"[٣٧].

وكانت المدارس الأجنبية تزداد انتشارًا في أنحاء القطر حتى بلغت ٧٠ مدرسة في عام ١٨٧٣م[٣٨].

ورغم هذا فقد كانت جوانب التبعية شكلية، بمعنى آخر لا تعكس اقتناعًا بالفلسفات والنظريات الغربية، سواء كانت التبعية في مظهر الفرد أو في شكل الدولة. وظل الأمر على هذا النحو حتى وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م[٣٩].

لم يكن الاحتلال البريطاني لمصر يخطط لإخضاع مصر سياسيًّا واستثمارها اقتصاديًّا فحسب، بل رسم سياسته بشكل أعمق من هذا، فنجد كرومر يقول: "... وفي محاولاتنا الهادفة إلى طبع العقلية الشرقية بعاداتنا الفكرية يجب أن نتقدم بكل حذر ممكن، وأن نتذكر أن واجبنا الأول ليس إدخال نظام يمكنه – تحت ستار التنظيمات الحرة – أن يسمح لأقلية صغيرة أن تسيء حكم مواطنيها، وإنما واجبنا الأول هو إقامة نظام يسمح لجمهور السكان بأن يكون محكومًا وفقًا للأخلاق المسيحية"، ويؤكد أنه ليصل الشرقيون إلى المثل البريطاني

في الحكم "عليهم أن يمروا بالعديد من التغيرات في فكرهم السياسي... إن النقطة الجوهرية في السياسة الإمبراطورية السلمية، في مجملها، يمكن تلخيصها في جملة واحدة وهي أنه - مع تجنب أية حركة للتنصير رسميًا - فإن علاقاتنا مع مختلف الأجناس تكون على أساس قانون الأخلاق المسيحية".

وهذا القانون يصب بصورة أساسية في "تكوين الطباع والأخلاق، فسياسة (فرق تسد) لا يمكن تحقيقها إلا من زاوية التربية، وهذه ليست موضوع نقل معلومات فحسب، فالتقاليد الاجتماعية بما فيها من واجبات جزء لا يتجزأ منها"(٤٠).

وللوصول إلى هذا العمق بالتأثير على منظومة الحياة الاجتماعية وتغيير العقلية السائدة، يبدأ الاحتلال بالإشراف على كافة المقدرات التعليمية من خلال المستشار البريطاني دوجلاس دانلوب.

ومن خلال مجموعة من الإجراءات الصارمة، ينجح دانلوب في وضع النظام التعليمي الرسمي في خدمة السياسة الإنجليزية السابقة الذكر(٤١).

وبالنظر إلى البعثات نجد الاتجاه إلى الدراسات الأدبية والنظرية هو الغالب عليها، هذا بخلاف تقليل أعدادها، كما يبدو من الجدول التالي:

التخصص	١٨١٣ - ١٨٨٢م	١٨٨٣ - ١٩١٩م
الصناعة والميكانيكا	٤٥٩	٤٥
الطب	١٣٦	٢٥
الزراعة	٢	٢
المواد العلمية	٥٩٧	٧٤
الآداب	٢١	٢١٥
مجموع الطلبة	٦١٨	٢٨٩(٤٢)

ويجب أن نضيف هنا تأثير الصحافة التي ارتبطت بالاحتلال، مثل "المقتطف" و"المقطم"، وفرسانها: فارس نمر، ويعقوب صروف، وشاهين مكاريوس، وهم من عملوا على الترويج لمذاهب الغرب عامة، والمحتل خاصة بدون خفاء(٤٣).

ثم تأثير المدارس التنصيرية التي تزايد عددها بشكل مطرد لتشجيع سلطات الاحتلال لها. فكان من تأثير هذه العوامل مجتمعة أن نبت في الأرض المصرية جماعات فكرية تعتنق الفلسفات الغربية وتدافع عنها، وتعمل على ترسيخها داخل نسيج المجتمع المصري، ومع نشأة الأحزاب المصرية تجمعت الاتجاهات الفكرية في أشكال سياسية، هي في ذاتها - أي الأحزاب نفسها - غربية النمط، فكان حزب الأمة ممثلا لهذا الاتجاه بشكل واضح(٤٤).

كانت نشأة الجامعة الأهلية ١٩٠٨م مؤثرًا مضافًا في اتجاه تكريس الفكر الغربي، إذ من خلالها تمت دراسة المذاهب والفلسفات الغربية على يد مدرسين أجانب وباللغة الإنجليزية، وبدأت في هذا المناخ تثار موضوعات ثقافية جديدة، مثل علاقة العلم بالدين، وعلاقة الدولة بالدين، والحرية العقائدية للأفراد ومداها، وبدأت الدعوة في المطبوعات المختلفة للتمثل بالنمط الغربي، والتي وصفها أحد المستشرقين بأنها علمانية التوجه والإدارة(٤٥).

كان تدفق المؤثرات الغربية مستمرًا على البيئة المصرية، وقد كانت تسحب بلا شك من رصيد الأرضية الإسلامية للمجتمع، ورغم انطلاق الحركة الوطنية المصرية من أرضية الجامعة الإسلامية، فإن الاختلاط بين المؤثرات الغربية ووضعية المحتل لأرض الوطن، أوجدت قدرًا من الخلط بين رفض الاحتلال ورفض الأفكار الوافدة، وقد أوجد هذا تيارًا يربط بين الهزيمة وتراث الأمة، وتيارًا آخر يرى في كل وافد عاملاً يقوي من وجود

المحتل على أرض الوطن[٤٦].

على جانب آخر كان نسيج الأمة المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر يزداد ترابطًا بين المسلمين والأقباط، فأُسقطت الجزية عن أتباع الأديان الأخرى عام ١٨٥٥م، وتدريجيًّا بدأ دخول القبط للجيش، وتولوا مناصب في القضاء مع بدء المحاكم الأهلية ١٨٨٣م، ودخلوا إلى المجالس النيابية، كما تم قبول أبنائهم بالمدارس الأميرية، وخرج منهم في البعثات عدد تزايد مع الوقت[٤٧].

ولكن تعرض هذا التقارب لصدمة بقيام شاب مسلم باغتيال بطرس غالي باشا عام ١٩٠٩م، ورغم أن الأمر لم يكن له أية صبغة دينية، فإن الاحتلال حاول أن يشعل نار الفتنة الطائفية، وقد تطور الأمر إلى حد عقد مؤتمر قبطي في أسيوط في مارس ١٩١١م، وكذلك تم تنظيم مؤتمر إسلامي مصري للرد عليه في مايو من نفس العام، واستطاع العقلاء في المؤتمر الأخير إسكات نار الفتنة قبل أن تأخذ أشكالاً أخرى[٤٨].

وبقيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر من نفس العام، وفي اليوم التالي عزلت الخديوي عباس حلمي الثاني، وعينت مكانه حسين كامل، وأطلقت عليه لقب السلطان لتأكيد انفصال مصر عن الدولة العثمانية، وعند وفاته في ٩ أكتوبر ١٩١٧م، قامت بتعيين أحمد فؤاد سلطانًا على البلاد[٤٩].

الوجود الأمريكي بمصر قبل الجامعة الأمريكية:

يجب التمييز بين ثلاثة أشكال للوجود الأمريكي بمصر قبل تأسيس الجامعة الأمريكية:

الأول: التمثيل الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر:

وقد بدأ التمثيل القنصلي في ١٢ يناير ١٨٣٢م، وذلك بعد توقيع المعاهدة التجارية التركية الأمريكية

في ٧ مايو ١٨٣٠م، والتي بمقتضاها صار للولايات المتحدة الحق في إنشاء تمثيل دبلوماسي في كافة أنحاء الدولة العثمانية، وكذلك المشاركة في نظام الامتيازات الأجنبية(٥٠)، ولكن هذه المعاهدات لم تعكس اهتمامًا حقيقيًّا بمصر أو بالمنطقة على الجانب الرسمي، وقد وصل الأمر إلى إثارة موضوع أهمية وجود قنصل أمريكي في مصر في مناقشات الكونجرس(٥١)، ولكن رغم ذلك حافظت الولايات المتحدة على مكاسبها الأساسية من وجود دبلوماسي، وتواجد في المحاكم المختلطة، وتمثيل أمريكي في هيئة قناة السويس، وكذلك الحصول على حق "الدولة الأكثر رعاية" والذي تحصل بمقتضاه على كافة الامتيازات التي تحصل عليها أية دولة أخرى دون اتفاقيات جديدة، وهو ما يعرف باسم الامتيازات الأجنبية(٥٢).

الثاني: الوجود التجاري الأمريكي:

كان لهذا الوجود صورتان:

صورة المعاهدات التجارية الرسمية، وهي التي عقدتها الحكومة الأمريكية، سواء مع الدولة العثمانية كصاحبة الولاية على مصر، أو مع مصر نفسها في فترات مختلفة. وقد سبق بيان أن الحكومة الأمريكية حرصت على الحصول على كافة الحقوق المعطاة لكافة الدول الأخرى.

والصورة الثانية هي حقيقة النشاط التجاري بين الولايات المتحدة ومصر، وهو نشاط ضعيف بصورة عامة، فلم يتعدَّ عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر ثلاث شركات حتى عام ١٩١٤م، ولم يتأسس بنك أمريكي واحد قبل عام ١٩٢٠م، وعند تخطيط وإنشاء خطوط ملاحية بين أمريكا والمنطقة تم تجاهل الموانئ المصرية واتجهت الخطوط الملاحية للموانئ اليونانية، ولم يتعد نصيب الولايات المتحدة نسبة ٤% - في أحسن أحوالها - من التجارة الخارجية لمصر(٥٣).

وقبل أن نتعرض للشكل الثالث يجب أن نشير إلى أن الجالية الأمريكية في مصر خلال الفترة السابقة على تأسيس الجامعة الأمريكية تطورت بشكل بطيء، فقد ورد في إحصاء ١٨٧١م، أن "عدد السويديين والدانماركيين والبرتغاليين والأمريكيين ٤٠ شخصًا"[٥٤]، وقد وصل تعدادهم في ١٩١٧ إلى ٥١٤ أمريكيًا[٥٥]، وقد كان هناك قدر من التعاون بين مهندسين أمريكيين في عهد محمد علي عند شرائه بعض الغلايات من أمريكا، وتعاون مع عسكريين في عصر إسماعيل، ولكن هذا التعاون تم بشكل عقود شخصية، لم يكن لحكومة الولايات المتحدة أي دخل فيها، اللهم إلا منح هؤلاء العسكريين إجازة من الخدمة[٥٦].

الثالث: الوجود التنصيري والتعليمي:

بدأ هذا الشكل منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وتحديدًا مع وصول القس " توماس ماكيج" وقرينته في ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م[٥٧]، وكان ذلك بقرار من الكنيسة المشيخية الإصلاحية في شمال أمريكا، في مايو من عام ١٨٥٣، بأن يتوجه بعض المنصرين العاملين في سوريا إلى مصر[٥٨]. وفي أعقاب ذلك وصل العديد من المنصرين الأمريكيين.

ويجب أن نوضح أن مذهب هؤلاء المنصرين هو المذهب البروتستانتي، ومصر لم يكن بها حتى هذا التاريخ عدد يذكر يتبع هذا المذهب، (لم يرد في أية إحصائيات رسمية ذكر له) ولكن المذهب كان قد حصل على اعتراف رسمي من الدولة العثمانية، وصار هناك وكيل رسمي للطائفة الإنجيلية البروتستانتية في إستامبول، بقرار شاهاني صدر في ٢٠ نوفمبر ١٨٥٠م[٥٩].

وقد كان هناك نشاط لنفس المذهب من كنائس بريطانية وهولندية، ولكن نجاحها كان محدودًا، وموجهًا للأجانب المقيمين

في مصر من أبناء الطائفة.

وقد تميز النشاط التنصيري الأمريكي باتجاهه منذ البداية إلى تقديم خدمات تعليمية وطبية، وعن طريق هذه الخدمات يحدث التفاعل مع المجتمع، ومن ثم يبدأ التأثير على أبناء هذا المجتمع(٦٠). وقد استطاع بالفعل أن يجتذب عددًا من المسيحيين المصريين (الأرثوذكس) وتدريجيًّا ظهرت للوجود طائفة بروتستانتية تابعة للكنيسة المشيخية الأمريكية، وقد استطاعت في عام ١٨٧٨م أن تعين وكيلاً للطائفة في مصر (هو جرجس بك برسوم)(٦١)، وبالتالي أصبح للطائفة وجود رسمي. وقد تم إقرار أول شكل كنسي مصري رسمي للطائفة في عام ١٩٠٢م، وهو الذي عرف باسم سنودس النيل(٦٢).

أما الجانب التعليمي، فقد بدأت المدارس الأمريكية تمارس عملها منذ عام ١٨٥٥م(٦٣).

وبمراجعة الإحصاءات المتعلقة بعدد الأمريكيين أو البروتستانت على أرض مصر، يتضح أن هذه المدارس لم تكن موجهة لرعاية أي منهما، بل كان الغرض الأساسي منها هو الاتصال بالمجتمع، وقد نجحت هذه المدارس نجاحًا استفز الكنيسة المصرية(٦٤)، حيث أن عدد المتحولين من الأقباط المسيحيين إلى البروتستانتية تزايد من خلال الخدمات التعليمية التي تقدمها هذه المدارس، وقد وصل عدد المدارس الأمريكية المنتشرة في جنوب مصر وشمالها عام ١٨٩٧م، إلى ١٦٨ مدرسة (منها ١٣٣ خاصة بالبنين، ٣٥ خاصة للبنات) بها ١١٠١٤ تلميذًا في مختلف المراحل التعليمية. ولكن هذا العدد تأثر بعدة عوامل أدت إلى انخفاض العدد حتى وصل إلى ٧٨ مدرسة فقط عام ١٩٢٧م(٦٥).

وقد وُلِدَت الجامعة الأمريكية من رحم الوضع التعليمي الأمريكي بمصر، ومن ثم فإن وضعها في المجتمع، وعلاقاتها بكل أطرافه متصلة بموقف

هذه الأطراف من التعليم الأمريكي، لذا سنوجز تطور العلاقة بين التعليم الأمريكي وأشكال الوجود الأمريكي بمصر من ناحية، ثم التعليم الأمريكي والقوى الفاعلة في المجتمع المصري من ناحية أخرى.

كانت **العلاقة بين مؤسسات التعليم الأمريكية بمصر والتمثيل الدبلوماسي الأمريكي بها**، علاقة حماية، إذ احتمت كافة المؤسسات التعليمية والتنصيرية بنظام الامتيازات الأجنبية[٦٦]، وبذلك لم تكن في حاجة إلى موافقة أية جهة مصرية لإقامة أو تشغيل أية مؤسسة تعليمية، بل إن هذه المؤسسات كانت تجتهد في وضع بعض خريجيها والتابعين لها من المتحولين الأقباط إلى المذهب البروتستانتي في منصب وكيل قنصلي تابع للقنصل الأمريكي في كافة محافظات مصر. ورغم اعتراض الحكومة الأمريكية على تعيين "عثماني" - بمعنى أحد رعايا الدولة العثمانية (أي مصري) - في هذه المناصب، إلا أن قلة عدد الأمريكان المقيمين بمصر اضطرها لقبول هذا الوضع، وكانت هذه المؤسسات تعمل على الزج بقنصل أمريكا عند تعارض مصلحة لها مع القوانين أو مع الحكومة المصرية[٦٧]. ولم تكن الحكومة الأمريكية حريصة على تحقيق رغبات هذه المؤسسات إلا إذا أصابها ظلم واضح أو حرمان من حق حصلت عليه دولة أخرى، وكان ذلك واضحًا في مراسلات الحكومة الأمريكية لقنصلها بخصوص مساندة المؤسسات التنصيرية، فنجد في مواقف مثل مطالبة هذه المؤسسات بحق توقيع عقوبات على الأفراد، أو النزاع حول ملكية قطعة أرض زراعية بجنوب مصر، لا يتم تقديم أية مساندة[٦٨].

ولم يكن بعض المراقبين الأمريكان يرون دور هذه المؤسسات في نقل المعلومات إلى الرأي العام الأمريكي إلا دورًا مضللاً، إذ كثيرًا ما كانت تنقل أنصاف الحقائق، إذ كانت

تتحدث عن الظلم الواقع على المسيحيين بمصر، والحقيقة أن هذا الظلم كان واقعاً على الكافة، مسيحيين ومسلمين ويهوداً(٦٩)، ومن ثم لم تكن عاملاً مساعدًا لتقوية العلاقة مع مصر، ولكنها كانت من جانب آخر تحصل على تبرعات مادية ودعم سياسي من جانب الأفراد والمؤسسات الأمريكية الدينية أو التجارية. وعلى هذا الدعم اعتمدت الجامعة الأمريكية عند إنشائها(٧٠).

أما **العلاقة بين مؤسسات التعليم الأمريكية والقوى الفاعلة في مصر،** فيجب أن نحدد هذه القوى، كما يجب أن نضيف إليها الموقف البريطاني بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م، حيث أصبح موقف بريطانيا عاملاً رئيسًا في شؤون مصر الداخلية والخارجية.

ونستطيع أن نحدد القوى إجمالاً في:

- الحكومة المصرية.
- الكنيسة المصرية.
- المجتمع (المسلمون والأقباط).
- الموقف البريطاني.

١- موقف الحكومة المصرية من التعليم الأمريكي:

كان موقف الحكومة المصرية من التعليم الأمريكي جزءًا من موقف عام من التعليم الأجنبي في البلاد، وكان التأييد والدعم هما الصفتان الملازمتان لموقف الحكومة بصورة عامة، وذلك لعدم قدرة الحكومة على توفير فرص تعليمية رسمية كافية لكافة أبناء الشعب. وقد حصل التعليم الأمريكي على منح مالية، وأراض لبناء مؤسساته التعليمية سواء من سعيد باشا أو الخديوي إسماعيل(٧١).

أما من ناحية الإشراف الحكومي على التعليم الأمريكي، فقد كانت لائحة رياض باشا في عام ١٨٧٢م هي أولى المحاولات في هذا الصدد، ولكنها لم تدخل إلى حيز التنفيذ(٧٢)، وكانت المحاولة الثانية على يد الشيخ

محمد عبده عام ١٨٨١م، ولكن أحداث الثورة العرابية حالت دون تنفيذ أية قرارات في هذا الخصوص[٧٣]، ولحقت بهاتين المحاولتين محاولة علي باشا مبارك عام ١٨٩٠م[٧٤].

ولعل أكثر هذه المحاولات تأثيرًا هي قانون الإشراف على المدارس الأجنبية الذي صدر في ٢ يونيو ١٩١٣م[٧٥]، وإن كانت المدارس الأمريكية استطاعت الإفلات من تنفيذ هذا القانون عليها، وذلك بالدخول تحت إشراف الكنيسة البروتستانتية المباشر. ولكن القانون قصر الالتحاق بالمدارس العليا الأميرية على من اجتاز امتحان مدارس الدولة الرسمية، مما دفع بعضًا من أولياء الأمور إلى سحب أولادهم من المدارس الأمريكية، وإلحاقهم بمدارس رسمية، رغبة في ضمان مقاعد في المدارس العليا[٧٦]، وهذا بالتالي دفع المدارس الأمريكية إلى الاهتمام بمستوى التعليم فيها، وكان ذلك على حساب الانتشار. وقد كان ذلك نتيجة لدراسة الأوضاع التعليمية في مؤتمر للمرسلين الأمريكان عُقَد في أسيوط عام ١٩١٢م، كما كانت التوصية بدراسة إمكانية إنشاء مؤسسة أمريكية للتعليم الجامعي والتي كانت مُقدَّمة منذ عام ١٨٩٩م على يد ثلاثة من المرسلين هم: أندرو واطسن، ويليام هارفي، وجون جيفين[٧٧].

٢- موقف الكنيسة القبطية:

رفضت الكنيسة القبطية كافة أشكال التنصير والتعليم الأجنبي، وأخذت مواقف حادة تجاه النشاط التعليمي الأمريكي، وخاصة في الصعيد، وذلك لنجاحه في تحويل أعداد متزايدة من قبط مصر إلى المذهب البروتستانتي، وقد بدأت الكنيسة القبطية بإصدار قرارات الحرمان على كل متحول من القبط إلى البروتستانتية[٧٨]، ولكنها صعدت موقفها في عام ١٨٦٥م، حيث قام

بطريرك الكنيسة القبطية برحلة إلى أسيوط، ودخلها في موكب ديني كبير، وفي حماية الشرطة، وقام بإغلاق المؤسسات التعليمية الأمريكية في منطقة أسيوط، وتدمير بعضها، وضرب بعض المتحولين عن القبطية(٧٩).

ولكن النشاط الأمريكي سريعًا ما استعاد حيويته، بل وحصل على تعويضات من الدولة عن كافة الخسائر التي لحقت به(٨٠)، ومن ثم فإن معارضة الكنيسة القبطية بدأت تأخذ شكلاً جديدًا على مستوى الطقوس الدينية، وشرعت في تنظيم مدارس الأحد مع بدايات القرن العشرين (١٩٠٢م)، وهو الأمر الذي بدأ يؤثر على أعداد الطلاب في المدارس الأمريكية، بل وأدى إلى إغلاق بعضها، وبالتالي فإن معارضة الكنيسة القبطية لم تنته، ولكنها اتخذت شكلاً أكثر إيجابية(٨١).

وقد كان اقتراح إنشاء جامعة أمريكية في مصر تطويرًا لمنظومة التعليم الأمريكي في مواجهة متغيرات عديدة، منها تزايد النشاط التعليمي القبطي إلى جانب المدارس المصرية.

٣- موقف المجتمع المصري:

استقبل المجتمع المصري التعليم الأمريكي استقبالاً حذرًا في البداية، ولكنه تدريجيًّا بدأ يقبل عليه، لا فرق في ذلك بين المسلمين والأقباط، وإن كان إقبال الأقباط أكبر، بحكم الحذر من جانب المسلمين تجاه تعليم يتسم بالشكل المسيحي، كما أن انتشار نظام الكتاتيب في الريف بصورة عامة قلل من إقبال المسلمين على الشكل المسيحي الأمريكي، ولكن هذا لم يمنع من انخراط أعداد من المسلمين والمسيحيين في المدارس الأمريكية التي كانت تُقام في القرى في الدلتا والصعيد(٨٢).

وكان التعليم في ذاته يعصم طلبته من أعمال السخرة، كما أنه يضمن للمتخرج منه وظيفة حكومية(٨٣)، وقد حجَّم هذا الإقبال شروط الحكومة بالنسبة للشهادات التي تُقبَل

في العمل الحكومي في قانون ١٩١٣م، والتي لم تلتزم بها المدارس الأمريكية.

كما كانت المدارس القبطية قد بدأت في الانتشار، فأثّرت على إقبال الأقباط على المدارس الأمريكية، ومن جانب آخر كانت بعض الأحداث العنيفة سواء من المسلمين أو الأقباط تجاه المؤسسات الدينية الأمريكية ذات تأثير سلبي على العلاقة بينها وبين المجتمع[٨٤].

٤- الموقف البريطاني:

لم يختلف موقف بريطانيا عن موقف الحكومة المصرية، فقد أيدت التعليم الأمريكي، ولكن المنصرين المشرفين على التعليم الأمريكي توقعوا تأييدًا أكبر لأنشطتهم وطلباتهم[٨٥]، ومن ثم تقدموا بشكوى ضد المدارس الرسمية لأنها تفرض دراسة القرآن من خلال دراسة اللغة العربية، كما أنها تعمل يوم الأحد، ولكن السلطة البريطانية لم تستطع أن تساير طلباتهم، وكانت سياسة بريطانيا قائمة على عدم التدخل في الشؤون الإسلامية[٨٦]، ولكن التعليم الأمريكي واجه تحديًا آخر في ظل الاحتلال البريطاني لمصر، ألا وهو تدفق المنصرين من عدة دول، وافتتاحهم لمدارس في أماكن عديدة، ولكن بصورة عامة فإن النظام الذي فرضته بريطانيا على مصر، قدم مساعدة كبيرة للتعليم الأمريكي[٨٧]، مما ساعد بدوره على ظهور اقتراح المنصرين الأمريكيين إلى أرض الواقع، وهو إنشاء جامعة أمريكية بالقاهرة، وإن لم يكن رأي السلطة البريطانية مؤيدًا لهذا الاقتراح[٨٨]، وهو ما سنتعرض له لاحقًا.

فكرة إنشاء الجامعة الأمريكية في القاهرة:

ولدت فكرة الجامعة من خلال تقرير رفعه ثلاثة من المنصرين بمصر (سبق ذكرهم) في عام ١٨٩٧م إلى الكنيسة المشيخية بأمريكا، وقد أوضح التقرير مبررات بناء مثل هذه

المؤسسة رغم وجود جامعتين أخريين بالقرب من مصر للأسباب التالية:

- تزايد استخدام اللغة الإنجليزية بعد الاحتلال الإنجليزي، وذلك بسبب استخدامها في كافة الدواوين الرسمية، بديلاً عن اللغة الفرنسية.

- مغادرة كثير من الطلاب المصريين لبلادهم لاستكمال دراستهم، وبعضهم يعجز عن استكمال تعليمه العالي رغم قدرته، وذلك لرفض الأهالي سفرهم خارج البلاد(٨٩).

- تأثير الجامعة البروتستانتية في بيروت في المنطقة المحيطة بها، وكذلك تأثير كلية روبرت في إستامبول، هذا يدعو إلى إنشاء مؤسسة تعليمية على نفس المستوى للعمل في مصر وأفريقيا.

- زيادة وعي المصريين بأهمية استكمال التعليم العالي بعد حالة الاستقرار والتطور التي تعم بلادهم، وزيادة شعورهم أنه بمثل هذا المستوى من التعليم يستطيع أبناؤهم أن يحصلوا على موقع مرموق في إحدى المؤسسات الحكومية.

- المؤسسات التعليمية الأمريكية بها أعداد كبيرة من التلاميذ، ويجب استيعاب من يرغب منهم في استكمال عدته التعليمية، ومن جانب آخر فإن هذا العدد يضمن أعدادًا معتبرة لمثل هذه المؤسسة(٩٠).

وقد أكمل التقرير شرح صورة المؤسسة المنشودة، بأن تدار عن طريق مجلس أوصياء مكون من رجال دين بجانب رجال أعمال، وذلك لضمان تدبير التمويل اللازم لقيام المؤسسة التي تحتاج حوالي مليون دولار لبدء ظهورها، ولضمان استمرار التمويل، والتركيز على تعليم مواد مثل التاريخ، والعلوم، والفلسفة، والآداب، بالإضافة إلى الإيمانيات والقيم المسيحية، ويتم ذلك في ظل قواعد ونظم دينية، وفي نفس الوقت تتبع قواعد التعليم الحر الأمريكي، بما يضمن المساواة بين كافة التلاميذ.

وقد أضاف التقرير سببين آخرين لإنشاء الجامعة، وهما:

أولاً: تدريب المرسلين والمنصرين الجدد في معهد خاص بهم داخل الجامعة، ويكون هذا التدريب في مصر، حيث البيئة التي سيواجهونها باستمرار في عملهم.

ثانيًا: تعليم هؤلاء المنصرين اللغة العربية، والتي تعتبر أساسًا لمن يريد القيام بعملية التنصير في هذه المنطقة[٩١].

ونضيف سببًا آخر، أن الطائفة البروتستانتية استعانت بالشيخ محمد عبده في وضع قانونها الأساسي في نهائيات القرن الـ١٩ وبداية القرن العشرين[٩٢]، وكان الشيخ محمد عبده في نفس الوقت يقوم بعملية تطوير التعليم الأزهري بكافة مستوياته، ومثل هذا الاحتكاك لابد أن يفرز تحديًا للعمل التنصيري في شكل أعلى مستوى تعليمي ديني إسلامي، فكانت الاستجابة لهذا هو الاقتراح بإنشاء مؤسسة موازية في مواجهتها، وهذا ما أوضحه أول رئيس للجامعة تشارلز واطسون في شرحه لأهداف تأسيس الجامعة في أول اجتماع لمجلس الأمناء عام ١٩١٤م، وهو ما قررته اجتماعات المنصرين في خلال السنوات السابقة على هذا الاجتماع (على حد قوله)[٩٣].

وقد قررت الكنيسة المشيخية بأمريكا عام ١٩٠٣م دراسة هذا الاقتراح، وتم تكليف لجنة برئاسة تشارلز واطسون بدراسة هذا الأمر، وتمت دراسته في مؤتمر عام ١٩٠٦م في الهند[٩٤]، ثم قامت اللجنة بدراسة الوضع التعليمي في مصر، وذلك من خلال رحلة استمرت ثلاثة أشهر في عام ١٩١٢م، وقد التقت اللجنة بحوالي سبعين شخصية متصلة بالنظام التعليمي في مصر، بدءًا من مديري بعض المدارس، إلى كبار المسؤولين عن التعليم في مصر، إلى دوجلاس دانلوب المسؤول عن توجيه التعليم بالسفارة البريطانية، وقد تمت دراسة

تقرير اللجنة في مؤتمر عقد في سبتمبر ١٩١٤م بالإسكندرية[٩٥]، وقد انتهي التقرير إلى أهمية إنشاء مؤسسة تعليمية جامعية أمريكية في القاهرة.

الخطوات التنفيذية:

ارتكز مشروع الجامعة عند التنفيذ على شخصين أساسيين هما: تشارلز واطسون. Charles R.Watson[٩٦]، وروبرت ماكلينهاين Robert s. Mcclenhan[٩٧]، وقد شرع كل منهما في استثمار دائرة معارفه الواسعة، سواء في مصر أو في الولايات المتحدة للخروج بمشروع الجامعة إلى أرض الواقع، وقد بدآ في الولايات المتحدة لجمع الأموال اللازمة للمشروع، واتصلا ببعض العائلات الثرية المعروفة بإقبالها على مثل هذه المشروعات، مثل عائلة لوكهارت Lookhart وعائلة هيل Hill، وحاولوا مع عائلة روكفلر Rockfeller[٩٨]، وبالتوازي مع هذه الاتصالات قاما بالاتصال بالسلطة البريطانية في مصر، واستخدام الضغوط الدبلوماسية لمنع الاعتراض على المشروع، ولكن السلطة البريطانية لم تبدِ ارتياحًا لقيام جامعة مسيحية أمريكية بالقاهرة.

كان التحرك في الجانب الأمريكي يستهدف أمرين، أولاً: جمع التمويل اللازم للمشروع، والثاني هو تشكيل مجلس أوصياء الجامعة، ووضع نظام هيكلي لها إلى جانب تسجيل الجامعة رسميًا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عقد كل من واطسون وماكلينهاين اجتماعًا في أبريل ١٩١٤م، ثم في نوفمبر من نفس العام، وقد تجمع للمشروع مبلغ ١٧٠ ألف دولار مع عقد الاجتماع الثاني الذي عُقد في غرفة رقم ١٩٠١ من غرف مبنى مجلس الإرساليات الأجنبية والموجود في ٢٥ شارع ماديسون بمدينة نيويورك، وهو الاجتماع الذي اعتُبر أول اجتماع رسمي للجامعة، والحاضرون بالاجتماع هم أول مجلس أوصياء لها[٩٩]، وقد حرص واطسون على أن

تمثّل عدة كنائس فيه، بالإضافة لمجموعة من رجال الأعمال والأثرياء لضمان تمويل المشروع بشكل منتظم.

وتم إقرار أن يكون عدد أعضاء المجلس عشرين عضوًا[١٠٠]، ولم يبق إلا تسجيل الجامعة رسميًّا، وهو الأمر الذي واجه صعوبة لإصرار واطسون على عدم تبعية الجامعة لأية كنيسة أو إرسالية.

وفي ذلك الاجتماع تمت مناقشة المقترحات الخاصة بموقع الجامعة، إذ كانت الرغبة في إنشاء الجامعة بجوار أهرام الجيزة، ولكن الدراسة الفعلية للموقع أظهرت عيوباً عديدة، مثل بعد المكان عن العمران، ووجود عناصر البدو في المنطقة، مما قد يخل بالأمن سواء للجامعة أو لمن يتردد عليها، هذا بخلاف رفض السلطات البريطانية بمصر لهذا الموقع للجامعة، فتقرر دراسة الأمر بشكل أوسع وعرض النتائج على المجلس فيما بعد.

كان عام ١٩١٤م حافلاً بالأحداث المحلية والعالمية، فقد اشتعلت فيه الحرب العالمية الأولى، وفرضت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م[١٠١]، وبذلك صارت هي صاحبة السيادة الفعلية على كافة مقدراتها، وسبق هذا بقليل أن أصدرت الدولة العثمانية في ١٥ سبتمبر ١٩١٤م قرارًا بإلغاء كافة الامتيازات الأجنبية، وأبلغت هذا القرار لكافة الدول، كما تسلمته كافة الإدارات في الأراضي التابعة لها[١٠٢]، ولكن بريطانيا أسرعت - بعد فرض حمايتها على مصر - بإرسال برقيات لكافة الدول بما فيها الولايات المتحدة بأنها ستحافظ على المصالح الأجنبية بها[١٠٣]، وبهذا يكون استمرار فاعلية الامتيازات الأجنبية بمصر مرتبطًا بوضع بريطانيا في مصر، وهو الوضع الذي سيكون محل مفاوضات عديدة فيما بعد الحرب، بل كان السبب المباشر لقيام ثورة ١٩١٩م.

في الاجتماع الثالث لمجلس أوصياء الجامعة في عام ١٩١٦م، تم تفويض واطسون لإنهاء مسألة مكان الجامعة بمصر، وبالفعل وصل للقاهرة في نوفمبر ١٩١٦م بعد إقرار المجلس بأن يكون هو أول رئيس للجامعة[١٠٤]، وبدأ سلسلة من الاتصالات مع السلطة البريطانية بمصر، وكذلك بالمشرف على الوضع التعليمي دوجلاس دانلوب، وكانت النتيجة النهائية لهذه الاتصالات هو وضوح رفض السلطة البريطانية لفكرة إنشاء جامعة مسيحية بالقاهرة، كما أن الوقت غير مناسب في ظل ظروف الحرب القائمة[١٠٥]، ولذا لجأ واطسون للضغط عن طريق القنوات الدبلوماسية، كما كرر الاتصال بدانلوب، بل لقد عمد إلى استضافة المندوب السامي البريطاني كتشنر وزوجته في الولايات المتحدة أثناء إجازته في عام ١٩١٧م[١٠٦]، وفي اجتماع مجلس الأمناء الرابع في عام ١٩١٧م تمت مناقشة اسم الجامعة، وتم اقتراح أربعة عشر اسمًا للجامعة، لتجاوز اسم الجامعة المسيحية، وهي[١٠٧]:

١- المعهد الأمريكي بالقاهرة.
Cairo American Institute.

٢- معهد القاهرة.
Cairo Institute.

٣- كليات القاهرة الأمريكية المتحدة.
Cairo American united colleges.

٤- اتحاد كليات القاهرة الأمريكية.
Cairo American union colleges.

٥- الكليات الأمريكية المترابطة بالقاهرة.
Cairo American associated colleges.

٦- كليات القاهرة الأمريكية.
Cairo American colleges.

٧- كلية القاهرة الأمريكية.
Cairo American college.

٨- كليات القاهرة المتحدة.

Cairo united colleges.

٩- كليات القاهرة الموحدة.

Cairo union colleges.

١٠- كليات القاهرة المترابطة.

Cairo associated colleges.

١١- كلية القاهرة.

Cairo college.

١٢- مؤسسة القاهرة التربوية.

Cairo educational foundation.

١٣- المؤسسة التربوية الأمريكية لمصر والشرق الأدنى.

American educational foundation for Egypt and Near East.

١٤- المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحي في مصر والشرق الأدنى.

American foundation for Christian education Egypt and Near East.

وقد تم التعامل فيما بين مجلس الأمناء بأوراق مصدرة باسم "جامعة القاهرة" خلال عامي ١٩١٧ و١٩١٨م، ولكن تم حسم الأمر بعد اجتماع ١٩١٨م ليصبح "الجامعة الأمريكية بالقاهرة"(١٠٨).

وخلال هذه الفترة بدأ الموقف البريطاني يلين في اتجاه الموافقة على تأسيس الجامعة في القاهرة(١٠٩)، وتبقى أمران: الأول هو التسجيل الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو الاستقرار على المكان المناسب لبدء الدراسة، وقد كانت المشكلة في التسجيل هي إصرار مجلس الأمناء وكذلك واطسون على أن تكون الجامعة هيئة مستقلة، وقد أوضح واطسون السبب في ذلك، وهو أنه يرى أن كافة الأشكال التعليمية المرتبطة بالكنائس في الدول الإسلامية لن تستطيع الاستمرار في المستقبل، وهو تصور نابع من التجربة الأمريكية، كما أن حركتها كجامعة مستقلة ستكون أقوى وأوسع مما لو صارت تابعة للكنيسة.

وقد نجح المجلس في النهاية أن

يسجل الجامعة كمؤسسة تعليمية أمريكية خارج الأرض الأمريكية، وذلك بمقاطعة كولومبيا في عام ١٩١٩م(١١٠).

أما الأمر الثاني الخاص بمقر الجامعة، فقد تم التفاهم مع أحد الناشطين في مجال السمسرة العقارية، من المتصلين بالإرساليات، ويدعى بريان، وبالفعل تم ترشيح عدة أماكن(١١١)، وقد استبعدت تمامًا مسألة أن تكون الجامعة بالقرب من الأهرام، واتجه البحث بصورة أساسية عن مبنى يصلح لبدء العمل، وقام كل من واطسون وماكلينهاين بزيارة العديد من المواقع، وقد استقر الاختيار على قصر يقع على طرف شارع قصر العيني وبجوار ميدان الإسماعيلية (التحرير حاليًا) وهذا القصر في الأصل كان مقر الديوان الخديوي(١١٢)، وكان أحمد خيري هو آخر من ترأسه، وقد وهبه الخديوي إسماعيل له بناء على طلبه، وقد باعه الورثة لأحد الأجانب وهو ن. جاناكليس N.Gianaclis، والذي جعل منه مصنعًا للسجائر والدخان، ثم استأجرته الجامعة الأهلية منه لفترة، وقد ألقي فيه الرئيس تيودور روزفلت خطابه عند زيارته لمصر عام ١٩١٠(١١٣)، وعند قيام الحرب العالمية الأولى كان ضمن المباني المستخدمة من جانب الجيش البريطاني، بالإضافة إلى أن وزارة المعارف استأجرت جانبًا منه ليكون مدرسة تجارية. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وبدء بوادر الثورة في مصر من أجل الاستقلال وقرب العهد بالثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م، استطاع ماكلينهاين من خلال اتصالاته أن ينهي كافة أشكال التداخل في ملكية وإدارة القصر(١١٤)، كما استثمر كل من واطسون وبريان حالة الخوف التي أصابت بعض الأجانب من أن تكون الثورة المصرية تسير على نهج الثورة البلشفية، مما دفعهم إلى التخلص من ممتلكاتهم في أسرع وقت، ومن ثم

استطاع واطسون أن ينهي صفقة شراء القصر في هذا التوقيت[١١٥].

وعلى ذلك تم في عام ١٩١٩م تحقيق الإجراءات الكفيلة ببدء الدراسة في الجامعة الأمريكية، ولم يتبق إلا توظيف هيئة التدريس بالجامعة، والإعلان عن قبول الطلاب للدراسة.

والجدير بالذكر أنه رغم حرص مجلس أوصياء الجامعة على استقلال الجامعة إلا أن كافة العاملين فيها بدءًا من رئيسها وحتى نهاية السلم الوظيفي بها كانوا مدرجين على قوائم المرتبات بالإرساليات الأمريكية، وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣٩م، مما يعكس أن إدارة الجامعة في هذه الفترة ارتبطت بأهداف الإرساليات الأمريكية، ومن جانب آخر فإن جانبًا معتبرًا من تمويل الجامعة كان يأتي من ميزانية الإرساليات[١١٦]، بالإضافة إلى قيام موظفي الجامعة ورئيسها بأدوار أخرى تابعة للإرساليات بخلاف وظيفتهم بالجامعة، وهو الأمر الذي يبدو واضحًا من خلال الأوراق الخاصة برئيس الجامعة والمحفوظة بأرشيف الجامعة وعددهم اثنتان وعشرون محفظة.

علاقة الجامعة بمؤسسات التنصير الأمريكية:

لم يكن استقلال الجامعة عن الإرسالية الأمريكية بمصر موضع ترحيب من القائمين على الإرسالية، خاصة أن جزءًا كبيرًا من تمويل الجامعة يأتي من خلالها، وقد كانت مسألة التعدد الطائفي داخل جسم الجامعة تعكس توجهًا غير مريح للإرسالية التابعة للكنيسة المشيخية الشمالية، وهي صاحبة هذا المشروع منذ كان فكرة، ولكن واطسون كانت له رؤية مختلفة للمشروع، بل كانت له رؤية مختلفة في أسلوب العمل للإرساليات وفي أهدافه، وهي الرؤية التي اجتهد أن يحققها في مشروع الجامعة، لذا فهي تحتاج لشيء من التفصيل.

بادئ ذي بدء لابد أن نوضح أن تشارلز واطسون لم يكن بعيدًا عن مجال التنصير، فبالإضافة لأسرته التي تعمل في هذا المجال، فقد كان يشغل منصب سكرتير عام لواحدة من أكبر المؤسسات التنصيرية على مستوى العالم، وتوضح أوراقه أنه كان متابعًا لكافة الأعمال التنصيرية على مستوى العالم الإسلامي من خلال التقارير التي توفرت في محافظ أوراقه الخاصة، كما تدل أوراقه أنه كان قبل رئاسته للجامعة عضوًا فعالاً في منظمة تنصيرية تسمى "حركة العالم الجديد" "New World Movement" وهي تضم عدة كنائس أمريكية، وكانت تقدم تمويلاً سنويًّا للمؤسسات التنصيرية في العالم، ومنها العاملة في مصر، يقدر بحوالي ٣٥٠ ألف دولار، وقد استطاع أن يدمج الجامعة الأمريكية داخل هذه المنظمة بعد عام ١٩١٤ (وحصل بالطبع على نصيبه المالي فيها بذلك)، وبهذا كان الرجل مطلعًا على نشاط المؤسسات التنصيرية وتطورها ونتائجها، كما كان على اتصال بأوجه التمويل المختلفة لهذا النشاط(١١٧).

تقوم رؤية واطسون على أن النشاط التنصيري على مدى أكثر من نصف قرن لم يستطع أن يقوم بتحويل أكثر من مائة وخمسين من المسلمين في مصر، وحوالي ثلاثمائة من شمال أفريقيا كله، وهي بالقطع نتيجة لا تتفق مع الجهود المبذولة في هذا النطاق، في ذات الوقت هناك باب مفتوح يمكن أن يحقق أكبر الأثر على المجتمعات الإسلامية، وهو باب التغيير الثقافي والفكري، وهو لا يدعو إلى توقف عمليات التحويل، ولكن يسعى إلى توجيه الاهتمام بشكل أكبر لاتجاه التغيير الثقافي والفكري(١١٨)، ومبرراته لهذا التوجه هي:

أولاً: أن العالم الإسلامي يمر بفترة تحول كبرى، فنمو المد القومي داخل البلدان المختلفة، وإحساس هذه

الشعوب بمدى تخلفها في مواجهة الحداثة الغربية، يجعلها تقبل على الحداثة والعلوم الغربية، وتلقى المعرفة والأفكار الجديدة التي تغير حياتها.

ثانيًا: وجود معظم الدول الإسلامية تحت الاحتلال الغربي يساعد على نمو اتجاه الآخذ عن الغرب.

ثالثًا: معظم الدول الإسلامية بالفعل تسير بشكل واضح نحو أشكال التحديث الغربية في مجالات الحياة المختلفة.

رابعًا: اتجاهات التحديث الغربية أصبح لها أنصار من بين المسلمين أنفسهم، وذلك لا ينفي وجود اتجاهات معارضة، ولكن اتجاهات الحياة وأدوات التأثير في الرأي العام تقع تحت يد أنصار التحديث.

خامسًا: اتجاه التغيير الثقافي والفكري لا يصطدم مع المجتمع مثل حالة التغيير العقائدي، وبالتالي يستطيع أن يتغلغل داخل نسيج المجتمع كله تدريجيًّا مع مرور الزمن.

وهذا التوجه يجعل الهدف الأصيل من العملية هو قيام مجتمعات جديدة على أسس القيم المسيحية، وتتبع الحداثة الغربية، وعند هذه النقطة نلاحظ تلاقي هذا التفكير مع ما قال به كرومر من قبل حول هدف العملية التعليمية المنشود من جانب بريطانيا في مصر. والوسيلة الأفضل عند واطسون هي العمل على تكوين قادة البلاد في المستقبل على هذا النسق، ومن ثم تعمل هذه القيادة على تكوين الأجيال الجديدة، والسير بالمجتمع كله لتحقيق هذا الهدف(١١٩).

ومما سبق يكون التعاون بين المنظمات التنصيرية المختلفة أمرًا طبيعيًّا، إذ إن كل واحدة عندما تعمل في نطاق تغيير العقائد فإنها تعمل لتحويل الفرد سواء المسلم أو المسيحي الأرثوذكسي إلى المذهب الكنسي الذي تعمل له الإرسالية التنصيرية، أما إذا تحول الأمر بشكل

أساسي إلى تغيير توجه المجتمع الثقافي والفكري، فهذا لا يستدعي الاختلاف والتنافر، بل يوجب التعاون وتنسيق الجهود(١٢٠).

وهذه الرؤية هي التي تم بناء الجامعة الأمريكية عليها، وبالتالي فإن دور الجامعة بشكل رئيسي هو صناعة قادة المجتمع، وزيادة نفوذ الفكر الذي يرتكز على الحداثة والقيم المسيحية في كافة طبقات المجتمع، ولهذا يجب أن تظل الجامعة هيئة مستقلة عن أي شكل كنسي أو ديني، وأن يظل التعاون مع كافة الهيئات التنصيرية مستمرًا ليساعد كل منهم الآخر في تحقيق أهدافه التي يعمل من أجلها(١٢١).

على الرغم من أن رؤية واطسون لم تكن تعني وقف نشاط الإرساليات، بل كانت تعني تنوع الجهود التي تقوم بها، فإن هذا لم يكن محل قبول من الإرسالية في مصر، وتم رفع عدة طلبات للكنيسة المشيخية الشمالية لتكوين مجلس مشترك من الجامعة والإرسالية في مصر لإدارة الأنشطة المختلفة.

ويعبر واطسون في رسائل عديدة لصديقه في أمريكا جورج إنس، وكذلك لمكلينهاين في مصر عن اتصاله بالمخوَّل بتكوين هذا المجلس المقترح (وصاحب هذا الاقتراح أيضًا) د. ج.ب. الكسندر G.B.Alexander وهو مدرس قديم في كلية أسيوط الأمريكية، ويعرض واطسون معاناته مع الرجل، فقد كان يسافر إليه وينتظره لساعات طويلة حتى ينتهي من كافة أعماله ليبدأ معه نقاشًا طويلاً يستمر أيضًا لساعات أخرى، وتتكرر هذه المعاناة على مدى عامي (١٩٢١ و١٩٢٢)(١٢٢)، وينجح واطسون في إفشال اللجنة المقترحة، كما ينجح في إصدار قرار من مجلس الأمناء عام ١٩٢٣م بالإصرار على استقلال الجامعة التام عن أية مؤسسة أخرى(١٢٣)، ولكن واطسون لم يرغب في قطع خطوط التواصل بأية

حال، ولضمان هذا التواصل والتمويل، تم تشكيل لجنة مشتركة لتنظيم الأمور المشتركة مثل تعيين المدرسين في الجامعة، وتحديد الرواتب الخاصة بهم، وتنظيم اشتراك المدرسين والعاملين بالجامعة في أعمال الإرسالية في غير أوقات عملهم، هذا بالإضافة إلى مراجعة السياسة التعليمية في كل من الجامعة والإرسالية من خلال هذه اللجنة، وتنسيق عملية انتقال الطلاب من مدارس الإرسالية إلى الجامعة(١٢٤)، وبالفعل يتم استبدال مجموعة من المدرسين بآخرين في ذات الوقت الذي كانت الإرسالية الأمريكية بمصر تبذل جهودها لضم الجامعة، وكان سعي واطسون الحثيث لإفشال هذا الأمر، وهو ما نجح فيه في فترة ولايته، ثم تطور في المستقبل لتحقق الجامعة تواصلا فعالا مع الحكومة الأمريكية في فترة الحرب العالمية الثانية، جعل منها مركز القيادة الأمريكية للمنطقة، ثم تطور لاشكال مختلفة لتحقيق مصالح الطرفين.

ونستطيع أن نجمل ما سبق،بأن الجامعة الأمريكية جاءت لمصر لتمثل المجتمع الأمريكي بثقافته المسيحية البروتستانتية، ومن ثم كان الدعم والمساندة من جانب هذا المجتمع وراء ظهور الجامعة بالدرجة الأولى، وكانت لا تلجأ للجانب الرسمي إلا لتحصل على مميزات حماية و تسهيلات في عملها في مجتمع لا تنتمي إليه، وقد درس المؤسسون لها كل ما يحيط بها في دولة المقر من نظام تعليمي وأوضاع اجتماعية وثقافية وسياسية، وكانت خلاصة دراستهم التي استمرت خمس عشرة سنة (حتى وقت التأسيس في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩١٤)، أن المنطقة عامة و مصر بشكل خاص تمر بمرحلة تحولات فكرية واجتماعية وسياسية، وأن هذه التحولات في مجملها تمثل فرصة مواتية للعمل بنجاح لتحقيق التحول الثقافي والاجتماعي المنشود في

شعوب المنطقة، وعلى هذا بدأت الإجراءات التي تخرج بهذا المشروع إلى حيز التنفيذ، وقد اعتمدت هيئة الجامعة على وجود عدة عوامل أساسية في حركتها للتأسيس، أولا: سابق النشاط التعليمي الأمريكي بمصر، بما يمثل مددا بشريا للقيام بدورها، وثانيا: وجود خبرة أمريكية بهذه الأرض من خلال المؤسسات الأمريكية القائمة بها، ووجود الاحتلال البريطاني في مصر، والذي يمثل سلطة غير معادية لأفكار وتوجهات الجامعة، ويضاف لهذا وجود نظام قانوني يحمي عملية التأسيس ممثلا في نظام الامتيازات الأجنبية، هذا بخلاف تأمين عملية التمويل من دولة المنشأ من خلال التعاطف والمساندة لفكرة الجامعة من المجتمع الأمريكي، ووجود أثرياء داخل مجلس أمناء الجامعة لضمان تبرعاتهم للمشروع بشكل مستمر، وقد نجحت هذه العوامل في أن تحقق وجودا فعليا للجامعة على أرض مصر مع بدء عملها في أكتوبر ١٩٢٠.

الخاتمة:

قدمت سطور هذه الدراسة رصدًا لميلاد مؤسسة تعليمية ثقافية في مجتمع مغاير، فالجامعة الأمريكية حالة متكررة في أشكال وجنسيات مختلفة، ومن المؤكد أن لكل حالة خصوصية، كما أن لكل مؤسسة من هذا النوع خصوصية ثقافية مرتبطة بدولة المنشأ، وتفاعلات مختلفة مع دولة المقر، وقد كانت الجامعة الأمريكية نموذجًا لفعل مؤسسة تمثل الحضارة المسيطرة في الوقت الحاضر، فالجامعة الأمريكية لم تأت لمصر إلا لأداء رسالة حددتها منذ البداية، وهذه الرسالة نابعة من دولة المنشأ، وممثلة لفكر وتوجه المجتمع الذي قدم المال والرجال لها، وهذا المجتمع يشعر برسالته العالمية منذ مرحلة التكوين، والديانة المسيحية جزء لا يتجزأ من ثقافته، وأحد المحركات الأساسية لحركته الداخلية والخارجية، بل وأحد

أسلحته في مرحلة الحرب الباردة بعد ذلك.

لقد بدأت الجامعة نشاطها في مصر عام ١٩١٩، وقد استوعب المؤسسون طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد، وحددوا أهدافهم المتمثلة في مقولة مؤسسها وأول رئيس لها واطسون "لا نريد تقديم كلام عما نريد، نريد تقديم نموذج حي لما نريد".

اتجهت الجهود منذ البدء لإعادة تشكيل العقل المصري، وتقديم القيادة التي تسير به في مسار ثقافي جديد، هذا المسار الذي يمثل امتدادًا لمسار الثقافة الأمريكية، لذا اتجهت الجامعة إلى اختيار أبناء الأغنياء والوجهاء في المجتمع، وذلك من خلال تصور أن هؤلاء قادة الغد، واتجهت من جانب آخر إلى المجتمع، ولكنها استخدمت معه أسلوب الصدمة الثقافية، وذلك من خلال محاضرات وأفلام وحفلات مخالفة لثوابت المجتمع وثقافته، واحتمت من الغضب الشعبي بنظام امتيازات يحمي الأجنبي، وقوة احتلال تفرض شروطها على الأوضاع في أرض الواقع، وصفوة من المجتمع ارتبطت بهم بعلاقات، وهي صفوة إما مرتبطة بالمصالح الأجنبية، أو مقتنعة بالثقافة والمبادئ الغربية.

ومن جانب آخر كانت مدرسة لرجال السلك الدبلوماسي الغربي وصغار المستشرقين، ورجال المخابرات، يتعلمون من خلال مناهجها كل شيء عن الثقافة المصرية والعربية والإسلامية، وذلك وفق رؤية الجامعة لها، وهي الدراسة التي تبني الصورة الذهنية عن مصر والشرق عند هذه الفئات، وعلى أساسها يتم التخطيط لكيفية التعامل مع مصر والمنطقة العربية في السياسات الخارجية للدول الغربية.

وفي السياق الأمريكي، فإن حركة المجتمع تسبق حركة الحكومة، وإن كانت مستقلة عنها، ولكن – في الغالب– لا تناقض يفضى لصدام

بينهما، بل هي حركة جدلية بينهما، لذا نجد خطابًا رسميا متوافقًا مع حركة المجتمع متى شكلت حركته قوة ضغط على الحكومة، ونجد حركة المجتمع تعضد وتساند الحكومة متى احتاج الأمر دون خضوع كامل لساستها وحساباتها، وهذا ما حدث مع الجامعة قبيل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، فنجد مساندة في مواجهة وضع الجامعة بعد معاهدة مونتريه ١٩٣٧، ثم نجد توظيف الجامعة لكل مقدراتها لحساب القوات الأمريكية أثناء الحرب، ثم مساندة وتعاون فيما بعدها، في سياق تصاعد النفوذ والمصالح الأمريكية في مصر والمنطقة العربية، وتشارك الجامعة كمؤسسة وكأفراد في صنع كثير من المراكز البحثية الرسمية التي تخدم صناعة القرار ورسم السياسة الأمريكية في مصر والمنطقة المحيطة بها.

كان هذا الدور الذي لعبته الجامعة منذ نشأتها وحتى ما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر على حساب الجانب الأكاديمي بها، فلم يتجه اهتمام الجامعة إلى تقديم العلوم والمهارات التي يحتاجها المجتمع المصري، بل اتجهت إلى ما يحقق رسالتها وأهدافها ودورها الذي تأسست من أجله، وكذلك لم تهتم أن تقدم شهادة علمية معترف بها داخليًا (إلا ما كان من قسم متوافق مع المنهج الحكومي)، وعلى المستوى الخارجي لم تكن شهادتها أكثر من مؤهل لدخول الدراسات الجامعية، على الرغم من المسمى الذي حملته منذ البداية وهو "الجامعة"، وقد استمر هذا الوضع طوال فترة البحث.

تطورت الجامعة منذ أواخر الخمسينيات في عدة اتجاهات، فقد اختفت الطبقة الاجتماعية التي كانت تعتمد عليها في تحقيق رسالتها ولم يعد هناك رؤية واضحة لديها حول كيف يمكن أن تُعد قيادات الدولة وفق منظومة حكم جديدة ارتبطت

بشكل أساسي بالجيش المصري، ومن جانب آخر انحسر التعليم الأجنبي بشكل عام، واتجهت جموع الطلاب للتعليم الحكومي، بسبب مجانيته من جانب، وارتفاع المد القومي من جانب آخر، ولضمان الحصول على وظيفة في دولة تقلصت الأنشطة الاقتصادية الخاصة فيها، وأصبح من الضروري الحصول على مؤهل معترف به هو الوسيلة الوحيدة لذلك، وقد استجابت الجامعة لهذه التحديات بتطوير برامج الدراسة بها، واستطاعت أن تحلل الواقع وملامح المستقبل، وبدأت تعمل على توفير برامج دراسية في الإدارة وفي الاقتصاد وفي إدارة الأعمال وفي البحث الاجتماعي، واستمر التدريس باللغة الإنجليزية، لتضمن تميز طلابها، ومن جانب آخر تدفق المعلومات في هذه المجالات من الثقافة الغربية إلى طلابها ومنهم إلى المجتمع، كما اتجهت الجامعة إلى قبول طلاب من الحاملين لشهادة الثانوية العامة، فقد استوعبت الجامعة أنها بصدد مجتمع يتشكل، وأهم ملامحه أنه مجتمع موظفين والحراك الاجتماعي فيه يتم عبر المهارات الوظيفية والعلاقات الاجتماعية، ولضمان الأولى ركزت جهدها على أن تكون برامجها الدراسية متقنة بدرجة عالية، وتوفر لمن يجتازها قدرًا غير قليل من المهارات والقدرة على التنمية الذاتية في مجاله، مع مساحة كبيرة من الاطلاع على أحدث ما تم تقديمه في تخصصه، وذلك من خلال منظومة تعليمية متكاملة. ولتحقيق أمر العلاقات الاجتماعية، حققت الجامعة شبكة من العلاقات القوية مع كافة مستويات النظام الجديد في مصر، فكان أبناء بعض رجال الثورة وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر من بين طلابها، واستخدمت نادي الخريجين بها لتحقيق مزيد من الفاعلية لاتصالاتها، بالإضافة لما أتاحته من نظام التعليم المفتوح، والذي قدم تعليمًا على مستوى جامعي للكبار،

فالتحق به كثير من الموظفين الذين لم يكن لهم حظ استكمال تعليمهم الجامعي من قبل، فكانت دائرة جديدة من دوائر العلاقات المرتبطة بالجامعة.

نستطيع في النهاية أن نصف الجامعة الأمريكية في القاهرة أنها أحد أهم بوابات العلوم الغربية - في بعض مجالات المعرفة- في مصر و المنطقة العربية، وكذلك أحد أدوات صناعة التبعية الثقافية في مصر، وهي تعمل في إطار ترويج النموذج الأمريكي في مصر والعالم العربي، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن عدة دراسات تم إعدادها حول قياس التبعية في الجوانب المختلفة في مصر وبعض الدول العربية في فترة البحث، وانتهت إلى أن مصر عانت من حالة تبعية سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية قوية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد انحسرت كافة هذه المعدلات بعدها، إلا حالة التبعية الثقافية، فقد استمرت قوية، وكانت التبعية الثقافية في الفترة ما بعد الثورة حتى ١٩٦٧ للنموذج الأمريكي(١٢٥)، ويزيد الأمر غرابة عند قراءة تحليل أحد المفكرين الناصريين لمسيرة ثورة يوليو (في ذكرى مرور خمسين عامًا عليها)، أن نظام ثورة يوليو في مسيرته خلال فترة الخمسينيات وحتى ١٩٦٧ حقق الأجندة الأمريكية في مصر والمنطقة(١٢٦)، قد نختلف مع هذا التحليل، ولكنه يعني أن تاريخنا بشكل عام، والثقافي منه بشكل خاص، يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

الهوامش

١ - فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، المطبعة التجارية، الإسكندرية ١٨٩٠/ ١٨٩٤م، ج١، ص ٢٦٥.

٢ - نفسه.

٣ - عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٤م، ج١، ص ٩٨ وما بعدها.

٤ - روبرت كابلان: الحملة الأمريكية مستعربون وسفراء ورحالة، كتاب الهلال، القاهرة، العدد ٥٤٦، ١٩٩٦، ترجمة محمد الخولي ص ١٧٤.

٥ - مصطفى الخالدي، عمر فروخ: التنصير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢، ط٥، ص ٩٥.

٦ - روبرت كابلان: المرجع السابق، نفس الصفحة.

٧ - مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت: الدين والسياسية في الولايات المتحدة، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ترجمة د. عصام فايز، د. ناهد وصفي، ج١، ص ٩٦.

٨ - Allison, Robert J. The Crescent Obscured, The United States and the Muslim world 1776-1815, The university of Chicago press, 2002. pp 107/186.

٩ - Ibd, pp.87.

١٠ - في هذا الإطار يمكن مراجعة العديد من البحوث والدراسات مثل:

- مكدوجال، والتر أ: أرض الميعاد والدولة الصليبية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ترجمة رضا هلال.

- Ahlstrom, sydney E: A Religious History of American people, yale, University Press, 1972.

-Reichley A. James: Religion in American Public life, Washington D.C.Brookings Institution, 1985.

- مايكل كوربت: الدين والسياسة في الولايات المتحدة، مرجع سابق.
- رضا هلال: تفكيك أمريكا، دار مصر المحروسة القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣.

١١- مايكل كوربت: مرجع سابق، ص٣٩،

Wilson, John F.:Religion, Government, and Power in the New American Nation, New york, 1990,PP77.

١٢- رضا هلال: تفكيك أمريكا، مرجع سابق ص ٣٦

- Peter Brimelow: Alien Nations , Common Sense about America's Immigration Disaster, Random House ,NYK, 1995 , pp.26-32

١٣- مايكل كوربت: مرجع سابق ص ١١١ – ١١٧، وقد عادت الكنيسة المشيخية للاتحاد في عام ١٩٨٣.

١٤ - مايكل كوربت: مرجع سابق ص ١١١، وكذلك

Wilson, John F.Ibd. PP170

١٥ - مايكل كوربت: مرجع سابق ص ٩٠، نقلاً عن وثيقة "الذكرى والاحتجاج" لماديسون، وقانون تأسيس الحرية الدينية " لجيفرسون".

١٦ - نفسه.

١٧ - نفسه.

١٨ - مايكل كوربت: مرجع سابق ص ٩٧.

.Ahlstrom,sydney: Religious History of American people, PP53-66

١٩ - نفسه.

٢٠ - Chidester, David: Patterns of Power, Religion and Politics in American culture ,Englewood cliffs, New Jersey, 1988.pp.25-32

٢١ - مايكل كوربت: مرجع سابق، ص٩٠-١٠٠.

٢٢ - والتر أ. مكدوجال: أرض الميعاد والدولة الصليبية، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، ص ٩٣-١١٥.

٢٣ - نفسه، ص ١١٥.

٢٤ - عبد الرحمن بدوي: الموسوعة الفلسفية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

ط١، ١٩٨٤، ص ٤٤٧ - ٤٩٩.

٢٥- Gossett, Edward Freeman: The American Protestant Missionary Endeavor in North Africa from its Origin to 1939, University of California, 1960.pp.12-15

٢٦ - عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ١٩٨٤، ج١، ص١٠٦.

٢٧ - أديب نجيب سلامة: تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١١٣.

٢٨ - عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق ص ١٠٦.

٢٩ - طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥/١٩٥٢، دار الشروق القاهرة، ١٩٨٢، ط٢، ص٢٩.

٣٠ - أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٨٠.

٣١ - عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٥٦٢.

٣٢ - مصطفى الخالدي، عمر فروخ: التنصير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص٦٥: ٨٩.

٣٣ - عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص ٦٧.

٣٤ - نفسه، ج٢، ص ٧١٩.

٣٥- نفسه، ج١، ص ١٠٦.

٣٦ - عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، جـ٢، ص ٢٩٧.

٣٧ - طارق البشري: مرجع سابق، ص ٣٢، نقلاً عن صالح رمضان: الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩.

٣٨ - عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج١، ص٢٠٩.

٣٩ - طارق البشري: مرجع سابق، ص٣٣.

٤٠ - أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٣٦٥، نقلاً عن:

Cromer: The government of subject races, The Edinburgh Review, Jan. pp.6, 14,27.

٤١ - نفسه ص ٣٧٠، ويقرر دانلوب في تقريره عام ١٩٠٦: "أن نظام التعليم السائد حاليا في المدارس الحكومية لم يوضع بهدف مواجهة جميع حاجات البلاد في مجال التعليم الأساسي، ولا يمكن اعتباره كذلك. إن إحدى الحقائق المعترف بها هي أن هدفه هو إعداد فئات من المصريين للوظائف الحكومية المختلفة، والمهن الفنية المختلفة على النمط الأوروبي". المرجع السابق، نقلاً عن:

Douglas Dunlop: Note with reference to the Linguistic bases of instruction in the Egyptian Government schools, in Comer: Annual Report for 1906, PP108-115.

٤٢ - أنور عبد الملك: مرجع سابق ص ٣٧٩.

٤٣ - لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، جـ٢، ص ٢٦٧، وما بعدها.

٤٤ - طارق البشري: مرجع سابق، ص ٣٤.

٤٥- أنور عبد الملك: مرجع سابق ص١٩٥-١٩٧.

.H.A.Gibb: Wheither Islam, london,1930, pp. 334-336

٤٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد الدراسات والبحوث العربية "القاهرة، ١٩٧٣، ص١٧.

محمد البهي: الفكر الإسلامي الحديث، وصلته بالاستعمار الغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٦٠.

٤٧ - طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٨ - ٣٣.

٤٨ - محمود متولي: مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، كتاب الحرية رقم (٦)، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٩- ١١١.

عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٧٣.

٤٩ - الرافعي: محمد فريد، المرجع السابق، ص ٣٨٤ - ٣٩٥.

٥٠- فيليب جلاد: مرجع سابق، ج١، ص ٢٦٥.

٥١ - لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ – ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين – مراجعة يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

١٩٨٧م، ص٢٢٥-٢٢٧.

٥٢ - الامتيازات الأجنبية: اشتهرت هذه المجموعة من المعاهدات باسم Les Capitulations بالفرنسية، وترجمتها الحرفية معاهدات الامتيازات الأجنبية، أما ما تعنيه فهي — كما وصفها عبد العزيز الشناوي — "المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمَنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم"، وقد خضعت كافة الدول العربية الواقعة تحت الحكم العثماني لهذه المعاهدات بحكم تبعيتها للدولة العثمانية، وقد استطاعت الدول الحاصلة على تلك الامتيازات أن تضيف إليها بنودًا جعلت رعاياها لا يخضعون للسلطات أو القانون العثماني، وهو الأمر الذي أوجد المحاكم القنصلية، ولم تقتصر هذه الحصانة على الأجانب بل على كل من تعتبره البعثات الأجنبية تابعًا لها حتى من أبناء الدولة العثمانية نفسها، وهذا جعل من هؤلاء حكومة داخل الحكومة العثمانية. عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج٢، ص ٧١٩: ٧٥٠. ولينوار: مرجع سابق ص ٦٠، ٢٠٨، ٢٤٨.

٥٣ - لينوار: المرجع السابق ص١١، ٦٠.

٥٤ - محمود محمد سليمان: الأجانب في مصر، عين للدراسات، القاهرة، ١٩٩٦، ط١، ص ٥٧.

٥٥ - نفسه، ص ٥٩، نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢، ص٣٨.

٥٦ - لينوار: مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٥.

٥٧ - أديب نجيب سلامة: تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٣، كذلك:

الإنجيليون والعمل القومي، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠.

٥٨ - نفسه.

٥٩ - أديب نجيب: تاريخ الكنيسة، ص ١١٣.

٦٠ - جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين الـ١٩، ٢٠، القاهرة

١٩٦٢، ص ١٩٥.

A.Watsom: American mission in Egypt, 1898.PP 443

٦١ - أديب نجيب: تاريخ الكنيسة، مرجع سابق ص ١١٣.

٦٢- نفسه، ص١١٤.

٦٣ - جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٤٨.

A.Watsom: op.cit,p 442

٦٤ - طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، القـــاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٦.

لينوار: مرجع سابق: ص١٨١.

٦٥ - جرجس سلامة: مرجع سابق ص ١٩٦.

.Watsom: op.cit, p.443

٦٦ - لينوار: مرجع سابق، ص ١٨٢، جرجس سلامة: مرجع سابق ص ٢٧٣، أحمد عزت عبد الكريم، ص: ٨٢٩.

٦٧ - نفسه، ص ١٨٣، وما بعدها.

٦٨ - لينوار: مرجع سابق، ص ١٨٤، ص ٢٦٣.

٦٩ - نفسه، ص ٢٢٨.

.Edward M.Earle: American Missions in The Near East P. 398-417

.Watson, Ch: Secretary Rep-, First meeting for Board of Trustees, 1914- ٧٠

٧١ - أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علـــي إلى حكـــم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢م، القاهرة ١٩٤٥، ص ٨٢٦.

لينوار: مرجع سابق، ص ١٨٣.

٧٢ - أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم، مرجع سابق، ص ١٥٥ (ملحق).

جرجس سلامة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

٧٣ - جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

٧٤ - نفسه، ص ٢٧٥، أحمد عزت: مرجع سابق، ص ٨٣٣.

٧٥ - جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٢٧٦، لينوار: مرجع سابق، ص ٢٦٦.

٧٦ - نفسه.

٧٧ - لينوار: مرجع سابق ص ٢٦٧.

Watson, Ch.R: Report of the visit of corers, secretary to Egypt, 1912,P.58-59.

٧٨ - لينوار: مرجع سابق ص ١٨١. طارق البشري: مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

Watson,A: op.cite.p.177

٧٩ - نفسه.

٨٠ - لينوار، ص ٢٦٩.

٨١ - جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٧٦، طارق البشري: مرجع سابق، ص ٣٧.

٨٢ - جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٦١، أديب نجيب: تاريخ الكنيسة، مرجع سابق، ص ٤٥١.

Watson,A: op, cite, P443

٨٣ - جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٦٥.

Watson,A.:Ibid,pp.199.

٨٤ - لينوار، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

Watson, ch. R.: op.cit.p.59.

٨٥ - لينوار: مرجع سابق، ص ٢٦٠، وكذلك

A.Watson: op.cit.p.361

٨٦ - نفسه.

٨٧- نفسه.

٨٨ - لينوار: مرجع سابق ص ٢٦٧.

٨٩- Report of the visit of the corresponding secretary to Egypt and the Levant, Private circulation, 1913,pp.58.60.

٩٠- Ipid.p.60.

٩١- Ipid.p.62

٩٢ - أديب نجيب: تاريخ الكنيسة، مرجع سابق، هامش ص ١١٣، عن حوار مع القس صالح

حنا الله، قال: إنه اشترك مع القس وطسن والشيخ الإمام محمد عبده في وضع لائحة للمجلس الملي الإنجيلي العام (نشر في شمس البر، أكتوبر ١٩٥٣، ص ٧).

٩٣- University Archives, AUC library, Charles R. Watson papers Box I.

٩٤- Report of the visit of the corresponding: opt. Cite. Pp. 24-30.

٩٥- Ibd. Opt. Cite

٩٦ - تشارلز واطسون: والده هو القس "أندرو واطسون"، المولود في ليفربورن باسكتلندا عام ١٨٣٤م، وقد هاجر مع أسرته إلى أمريكا حيث أكمل تعليمه، ودرس اللاهوت بجامعة برنستون، ثم درس الطب في جامعة جفرش بفيلادلفيا، بدأ عمله بالتنصير في مصر في عام ١٨٦١م، وقد أدار مدرسة اللاهوت بالأزبكية، ووضع لها المناهج، وبجهوده تم تشكيل أول مجلس كنسي مصري (سنودس النيل) عام ١٩٠٢م، وتوفي في عام ١٩١٦م، وأنجب تشارلز في مصر في ١٧ يوليو ١٨٧٢م، وقد فرت به والدته مع اخوته إلى اسكتلندا أثناء الثورة العرابية عام ١٨٨٢م، ولكن الأسرة كلها عادت بعد أشهر قليلة، وقد استكمل دراسته في جامعة برنستون، ودرس إلى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية والإنجليزية، وقد تم ترشيحه لمنصب الأمين العام لمجلس الإرساليات المشيخية الإصلاحية، ولكنه اعتذر لقبوله منصب رئيس الجامعة المزمع إنشاؤها في القاهرة.

٩٧ - روبرت ماكلينهاين: مبشر من العاملين في الإرسالية الأمريكية بمصر، كان مديرًا لكلية أسيوط، عندما بدأ مشروع الجامعة الأمريكية، وكان يتحدث العربية بطلاقة، وله شبكة واسعة من المعارف في المجتمع المصري بكل طبقاته، وشغل منصب عميد كلية العلوم والآداب في الجامعة الأمريكية عند إنشائها.

٩٨- L.R.Murphy: The American University in Cairo. Auc press, P.5.

٩٩- University Archive, Auc. Library, UB-1/An Minutes of the first Meeting of the cairo Christian University, Nov. 30th, 1914

١٠٠- Ibd.p.5

١٠١ - عبد العزيز الشناوي، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧١٥.

١٠٢ - أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلـ ـاريخ

المصريين رقم ١١٥، ١٩٩٨، جـ٣، ص ٣٧٠.
إلغاء الامتيازات الأجنبية: حاولت الدولة العثمانية خلال خططها الإصلاحية أن تحد من نظام الامتيازات الأجنبية أو أن تلغيها، وكانت المحاولة الأولى عام ١٨٥٦، قبل مؤتمر باريس الخاص بحرب القرم، ولكن الدول الأوروبية رفضت هذا القرار، وحاول أعضاء الاتحاد والترقي عقب انقلابهم في عام ١٩٠٨، ولكنهم أخفقوا في محاولتهم، وعندما أصدرت الدولة العثمانية قرارها بإلغاء الامتيازات الأجنبية في ٩ سبتمبر ١٩١٤، اعتبارًا من أول أكتوبر ١٩١٤م، احتجت الدول الأوروبية ورفضت كل من فرنسا وبريطانيا، ولكن قبلته ألمانيا والنمسا بعد انضمام الدولة العثمانية لهما في الحرب العالمية الأولى، وفي معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م، تم النص على الإبقاء على الامتيازات الأجنبية. ولكن في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، تقرر في المادة (٢٨) إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في تركيا، ولكن بموجب الحماية البريطانية المفروضة على مصر من عام ١٩١٤، ظل الوضع معلقًا حتى عقد معاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ الذي ألغى الامتيازات الأجنبية بها، على أن يكون ذلك خلال فترة انتقالية تنتهي في أكتوبر ١٩٤٩م. عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، مرجع سابق ص ٧٥١.

١٠٣ – لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤–١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٨٨.

١٠٤ – Minutes of 3rd Meeting oct. 1916. p3.

١٠٥ – Watson paper, Box I, letter from watson to George Immes,

١٠٦ – Ibid, p. 2.

١٠٧ – Watson papers, letter from James Lockhart to watson on 5th sept. 1917.

١٠٨ – Minutes of 5th meeting of the board of Trustees oct. 1918. p.3.

١٠٩ – Watson papers Box. I, Letter from watson to Hill.

١١٠ – Statement of Registration form with the District of columbia in liber No 35.

١١١ – A.U.C. Archives, UA,5, property story

١١٢ – هذا التأصيل التاريخي للمبنى، يرجع للمؤرخ أمين سامي صاحب "تقويم النيل" في مقابلة بينه وبين ماكلينهاين، وقد سجلها الأخير في تقرير قدمه لرئيس الجامعة عام ١٩٢٦م.

١١٣- Murphy: op.cit, pp 13-14.

١١٤ - قام ماكلينهاين بالاتصال بالقيادة العامة للقوات البريطانية لإنهاء سيطرة الجيش البريطاني على المبنى، كما التقى بالسلطان أحمد فؤاد لإنهاء وجود مدرسة حكومية به، وقد نجح في إقناع هذه الأطراف بإخلاء القصر في أسرع وقت.

Watson papers Box I, Report from Macclemham to Board of trustees 1919.

١١٥- Murphy: op. cite p.15.

١١٦- Watson papers, Box I,

صورة من كشف مرتبات الإرسالية الأمريكية بمصر، ومدرج بها اسم الجامعة الأمريكية كأحد المؤسسات التابعة لها.

١١٧- Watson Papers: Box I.II.III.

١١٨- Watson Papers: the Background of Our Effort to Reach Moslems.

١١٩- Watson Papers ,Vol 1: Regarding To Handbook Suggested.

١٢٠- Ibid

١٢١- Ibid

١٢٢- Watson Papers: مجموعة مسودات خطابات بخط اليد على أوراق مختلفة وبأقلام مختلفة

١٢٣- AUC Archive: Minutes of Board of Trustees 1923. P. 2.

١٢٤- AUC Archive: UA, Profsals For University and Mission Relationship, Nov. 1922.

١٢٥- إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩ ط١، ص ٢٠٩.

١٢٦- جلال أمين: المغزى التاريخي لثورة يوليو، مجلة الهلال، عدد تذكاري، يوليو ٢٠٠٢، ص١٩٦ - ٢٠٣.